تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق وتركيا في مرحلة ما بعد إيقاف العمل بالاتفاق النفطي لعام 1973

فراس إلياس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق وتركيا في مرحلة ما بعد إيقاف العمل بالاتفاق النفطي لعام 1973

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية _ شؤون إقليمية ودولية

فراس إلياس / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

أدّى القرار الذي اتخذه الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) في منتصف شهر تموز/يوليو 2025، والقاضي بإيقاف العمل بالاتفاق النفطي الموقّع بين العراق وتركيا عام 1973، ابتداءً من 27 تموز/يوليو 2026، إلى دخول العلاقات العراقية-التركية مرحلة جديدة، خصوصاً وأنّ هذا القرار يأتي وفق استحقاقات إقليمية جديدة ترى تركيا أنّها المستفيد الأكبر منها، فضلاً عن أنّ تعقّد مسارات العلاقة النفطية بين بغداد وأربيل، وحاجة تركيا إلى اتفاق جديد يُعزّز مصالحها بالدرجة الأساس، كانت من بين أسباب أخرى دفعت الرئيس أردوغان إلى اتخاذ هذه الخطوة.

تاريخياً، كانت العلاقات النفطية بين بغداد وأنقرة متوترة جداً، ومرتبطة بشكل أو بآخر بطبيعة مسارات التعاون والخلاف بين البلدين. وبعد دخول إقليم كردستان، وتحديداً بعد عام 2003، في سياق هذه العلاقات، خصوصاً مع عدم وجود اتفاق ينظّم العلاقات النفطية بين بغداد وأربيل، دفعت تركيا إلى اعتماد سياسة مركّبة حيال العراق، واحدة باتجاه أربيل، وأخرى باتجاه بغداد. ورغم أنّ مثل هذه السياسة حقّقت نجاحاً نسبياً في استقرار هذه العلاقات، فإنّها عادت إلى الانتكاس مرة أخرى في عام 2013، عندما وقّعت اتفاقية مع أربيل لتصدير نفط الإقليم عبر ميناء جيهان التركي دون الرجوع إلى بغداد، في حين بقيت تتعامل مع بغداد وفق اتفاق عام 1973.

وعلى إثر هذا التعامل التركي، اتجهت وزارة النفط العراقية إلى محكمة باريس التجارية في عام 2023، ورفعت دعوى ضد تركيا بسبب قيامها بالتعاقد مع أربيل دون الرجوع إلى بغداد. وقد جاءت هذه الدعوى مترافقة مع الهجوم العسكري الذي شنّته تركيا في شمال العراق، وتحديداً في محافظة دهوك، والذي راح ضحيته العديد من المدنيين، على إثر محاولة تركيا استهداف تجمعٍ لعناصر حزب العمال الكردستاني. وفي نهاية المطاف، قضت المحكمة بقبول الدعوى العراقية، وإلزام تركيا بدفع تعويضات تُقدّر بـ 1.5 مليار دولار للعراق، بسبب الانتهاكات التركية بين أعوام 2014-2018. وقد رفضت تركيا قبول هذا القرار، وتوقّفت عن التعامل النفطي مع بغداد إلى حين حلّ المشكلة بين بغداد وأربيل.

وجهة نظر تركية مغايرة

إنّ متابعة وسائل الإعلام التركية التي تناولت قرار الرئيس أردوغان الأخير، تعطي تصوراً واضحاً بأنّ تركيا، كدولة ومؤسسات، تدعم مثل هذا القرار، خصوصاً وأنّه قد يتيح لها فرصة لتوقيع اتفاقية نفطية جديدة مع العراق، تمنحها مزايا اقتصادية ومالية أكبر. فضلاً عن أنّها قد تمنح تركيا دوراً أكبر في ربط قضية النفط بقضايا أخرى أكثر إلحاحاً بالنسبة لها في الداخل العراقي، وتحديداً قضية المياه والحدود والعلاقات الأمنية، وتوظيف كلّ ذلك في خدمة الدور السياسي التركي في العراق مستقبلاً.

إذ تُدرك تركيا أن استمرار العلاقات النفطية المتأزّمة مع العراق سيُعرقل الكثير من الفرص الموجودة داخل العراق، والتي قد تستفيد منها تركيا، خصوصاً مع الضغوط الأمريكية الحالية على قطاع النفط العراقي، والتي كان آخرها العقوبات التي أصدرتها وزارة الخزانة الأمريكية في مطلع شهر تموز/يوليو الجاري، وطالت المرفق 41 من ميناء خور الزبير على مياه الخليج، بحجة استغلاله لتصدير النفط الإيراني خارج إطار عقوبات «الضغوط القصوى» الأمريكية المفروضة على إيران. إلى جانب ذلك، تُمارِس واشنطن ضغطاً على بغداد لتصحيح العلاقات النفطية مع أربيل، وجعل تركيا هي المعبر الرئيس لتصدير النفط العراقي بدلاً من الموانئ العراقية على مياه الخليج، التي تسيطر عليها شبكات محلية قريبة من إيران.

التصوّر الآخر الذي تسوّقه تركيا لدعم مثل هذه الخطوة، هو أن الجانب التركي يرى أن النجاح في حلحلة ورقة حزب العمال الكردستاني، الذي يتواجد داخل العراق، يتطلّب تصحيح العلاقة النفطية. فتركيا، من وجهة نظرهم، لم تعد بحاجة إلى المقايضة مع الجانب العراقي، بل هي بحاجة إلى إنتاج علاقات جديدة مع العراق تعكس الحضور التركي الجديد في المنطقة، خصوصاً مع تراجع إيران، والعلاقات الشخصية المتميّزة التي تجمع الرئيس أردوغان بالرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، خصوصاً وأنّ أي اتفاق جديد قد تنجح تركيا في توقيعه مع العراق، سيجعلها تقاتل من أجل الحصول على فرصة استثمار العديد من الحقول النفطية والغازية في المناطق التي كان يسير فيها عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، والتي لم تكن تستطيع الوصول إليها سابقاً بسبب الحرب مع الحزب.

وإنّ التصوّر الآخر الذي تحدّث عنه بعض الأكاديميين الأتراك أيضاً، يشير إلى أنّ تركيا، في الوقت الذي نجحت فيه في تصحيح وضعها الجيوطاقوي، من خلال جعلها المعبر الرئيسي لعبور الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا، خصوصاً بعد الحرب الأوكرانية، فإنّه لا بدّ من تصحيح وضع تركيا أيضاً على مستوى جعلها المعبر الرئيس لتصدير النفط العراقي إلى أوروبا، خصوصاً مع التوجّه الأمريكي في هذا السياق، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توقيع اتفاقية نفطية جديدة مع العراق.

وفي سياق ما تقدّم أيضاً، يمكن القول إنّ تركيا، وتحديداً بعد سقوط نظام (بشار الأسد) في سوريا، بدأت تشعر بهامش مناورة إقليمي واسع، وبدأت ترى في ذلك فرصة لتعديل موقعها الإقليمي بما يحقق لها منافع أكبر، سياسياً واقتصادياً. ويبرز ذلك خصوصاً من خلال السعي إلى أن يكون أي اتفاق نفطي جديد مع العراق متوازياً مع إعادة تشكيل العلاقات مع كل من أربيل وبغداد، وإعادة النظر في التصورات السابقة حول مشروع طريق التنمية، وكذلك في دور بغداد تجاه دمشق، خاصة مع مساعيها لإحياء خط كركوك-بانياس السوري، أو في ظل الوضع الأمني والعسكري غير المستقر في مضيق هرمز، وتحديداً في ضوء التهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاقه. ومجمل هذه التحولات تصبّ في خدمة التصوّر الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة.

الخيارات المتاحة عراقياً

مما لا شكّ فيه أنّ الخطوة التركية الأخيرة ستُعيد تشكيل مسارات العلاقة النفطية بين بغداد وأربيل، وعلى نحو قد يدفع القيادات السياسية العراقية، وتحديداً الكردية، إلى الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز، الذي لا يزال خاضعاً لنقاشات وخلافات برلمانية داخل أروقة مجلس النواب العراقي. فالخطوة التركية الأخيرة، وبغضّ النظر عمّا إذا كانت ضمن الحسابات السياسية العراقية أم لا، فإنّها ستكون مؤثّرة بشكل كبير للغاية، خصوصاً وأنّ أربيل ستكون المتضرر الأكبر منها. وإلى جانب ضرورة تشريع قانون النفط والغاز، الذي يهدف ليس فقط إلى استقرار العلاقات النفطية بين بغداد وأربيل، بل أيضاً إلى منع تركيا - في حال قررت مستقبلاً توقيع اتفاقية نفطية جديدة مع العراق - من استغلال مثل هذه الخلافات لرفع سقف شروطها، خصوصاً فيما يتعلّق بإمكانية رفع نسبة الفائدة التركية من تصدير النفط العراقي، أو حتى في إمكانية ربطه بملفات خلافية أخرى، فتركيا لا ترتبط في هذا

السياق بمعايير أخلاقية.

إلى جانب ذلك، فإنه في الوقت الذي يمكن فيه عدّ القرار التركي الأخير بمثابة «انتكاسة دبلوماسية للعراق»، بسبب أنّ العراق قدّم لتركيا كلّ التسهيلات الممكنة لحسم ملف حزب العمال الكردستاني، إلا أنّ تركيا، في المقابل، عمّقت من المشاكل بين أربيل وبغداد، خصوصاً من خلال اتفاقاتها المستمرة مع أربيل لتصدير النفط دون علم بغداد، وتحديداً خلال سنوات الحرب على تنظيم (داعش).

وعليه، فإنّ العراق مُطالب أيضاً بـ «حركة دبلوماسية نشطة» لإعادة تفعيل التفاهمات النفطية مع دول الجوار الأخرى، وتحديداً سوريا والأردن والسعودية، خصوصاً وأنّ تصدير النفط عبر الأنابيب النفطية إلى هذه الدول يُعدّ أكثر فائدة للعراق، لأسباب تتعلّق بالقرب الجغرافي من الأسواق العالمية، وانخفاض الكلفة المالية للتصدير مقارنةً بتركيا.

إلى جانب ذلك، فإنه في الوقت الذي يمكن فيه عدّ القرار التركي الأخير بمثابة «انتكاسة دبلوماسية للعراق»، بسبب أنّ العراق قدّم لتركيا كلّ التسهيلات الممكنة لحسم ملف حزب العمال الكردستاني، إلا أنّ تركيا، في المقابل، عمّقت من المشاكل بين أربيل وبغداد، خصوصاً من خلال اتفاقاتها المستمرة مع أربيل لتصدير النفط دون علم بغداد، وتحديداً خلال سنوات الحرب على تنظيم (داعش).

وعليه، فإنّ العراق مُطالب أيضاً بـ «حركة دبلوماسية نشطة» لإعادة تفعيل التفاهمات النفطية مع دول الجوار الأخرى، وتحديداً سوريا والأردن والسعودية، خصوصاً وأنّ تصدير النفط عبر الأنابيب النفطية إلى هذه الدول يُعدّ أكثر فائدة للعراق، لأسباب تتعلّق بالقرب الجغرافي من الأسواق العالمية، وانخفاض الكلفة المالية للتصدير مقارنةً بتركيا.

انعكاس ذلك على المصالح الأمريكية في العراق

مما لا شكّ فيه أنّ الولايات المتحدة، ورغم كونها مستفيدة على المستوى السياسي من الخطوة التركية الأخيرة - خصوصاً في إمكانية أن يؤدي هذا القرار إلى إنهاء الخلافات النفطية بين بغداد وأربيل - فإنّها، على المستوى الجيوسياسي، قد تكون متأثرة بشكل أو بآخر فيما يتعلّق بتأمين إمدادات الطاقة في المنطقة، خصوصاً وأنّ القرار التركي الأخير يستهدف إنشاء أنابيب جديدة قد تتعارض مع التصوّر النفطي الأمريكي في العراق.

ورغم أنّه من المستبعد أن تكون الخطوة التركية الأخيرة قد جاءت بدون تنسيق، أو حتى تفاهم مسبق، مع الجانب الأمريكي، فإنّه، وبسبب طبيعة الديناميات المتغيّرة في الداخل العراقي، قد تبرز حسابات استراتيجية طارئة تفرض نفسها في سياق هذه التفاهمات، عاجلاً أم آجلاً.

إنّ التحدي الأكبر أمام الولايات المتحدة سيكمن في كيفية مواءمة مثل هذا القرار مع المصالح الأمريكية في العراق، خصوصاً وأنّ واشنطن كانت، حتى قبل أيام قليلة، تضغط باتجاه إنهاء الخلافات النفطية بين بغداد وأربيل، وإعادة تصدير النفط العراقي عبر أنبوب جيهان النفطي مع تركيا. وبالتالي، كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع هذا القرار، الذي يأتي عكس رغبتها في جعل تركيا المعبر الرئيسي لتصدير النفط العراقي بدلاً من مياه الخليج، من أجل فرض ضغوط مضاعفة على إيران؟

ورغم أنّ البيان الذي أصدرته وزارة النفط العراقية أشار إلى أنّ القرار التركي جاء مترافقاً مع مقترح تركي لإعادة النظر في هذه الاتفاقية وتوسيعها، بشكل يجعلها أكثر شمولاً وفائدة للبلدين، فإنّ مثل هذا المقترح سيكون خاضعاً أيضاً للحسابات الأمريكية، فيما يتعلّق بكيفية توظيف أي علاقة نفطية جديدة بين العراق وتركيا في خدمة التصوّر الاستراتيجي الأمريكي في العراق خلال المرحلة المقبلة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org